حركة المطالبة بالدستور فى اليابان

١٨٧٨ — ١٨٩٠

الدكتور رءوف عباس حامد
كلية الآداب — جامعة القاهرة

ظلت اليابان تحكم بواسطة عشيرة من الأمراء الاقطاعيين آل طوكوجاوا Tokgyawa منذ عام ١٦٠٣ حتى استرد الامبراطور موتسهيتو Mutsuhito سلطته فى عام ١٨٦٨ وأطلق على العهد الجديد الذى استمر حتى ١٩١٢ اسم Meiji (أى الحكم المستنير) وعندئذ شهدت اليابان عهداً اصلاحيا جديداً اقترن ببناء الدولة الحديثة وادخال التجديد على شتى نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية .

ولم يكن هذا التغيير عفويا ، وإنما جاء نتيجة تطور تدريجى نبتت جذوره فى عهد الاقطاع (عصر طوكوجاوا) ، وأخذت تنمو نموا وئيدا حتى هيأت الظروف لمرحلة انتقال جديدة وضعت اليابان على أعتاب العصر الحديث . فقد بدأت الصناعة تلعب دوراً أكثر أهمية فى الاقتصاد اليابانى فى القرن الأخير من عصر طوكوجاوا وأصبحت الصناعة منافسا للزراعة بصورة لايستهان بها ، وأخذت السوق الوطنية تنشأ تدريجياً على أنقاض

صور المبادلات التقليدية ، وبدأت النقود تلعب دوراً متزايداً فى السوق . وصاحب هذا التطور ظهور فئة اجتماعية جديدة من الرأسماليين التجاريين ثم الرأسماليين الصناعيين أصبحت منافسا قويا للارستقراطية العسكرية ممثلة فى الطبقة الإقطاعية Samrurai (١) وقدر لهذه الفئة الاجتماعية الجديدة أن تدق إسفينا شق الارستقراطية العسكرية إلى قسمين : كبار الاقطاعيين وصغارهم واستطاعت الطبقة الجديدة أن تستقطب القسم الأخير نحوها فكان عضدها صغار الاقطاعيين فى النضال ضد القسم الأول وكان الصراع بين هؤلاء وأولئك بمثابة آلام المخاض التى تسبق الولادة ، ولادة عصر جديد يختلف عن سابقه تمام الاختلاف .

وبدأت شواهد التطور الجديد تبدو فى ثورات الفلاحين التى ازدادت حدة وعنفا فى أواخر عصر طوكوجاوا وساعدت على قيامها مجموعة من العوامل يمكننا هنا أن نرصد بعضها ، فقد كان عبء الضرائب يكاد يقع على كاهل الفلاحين فيقدم الفلاحون وحدهم محصول الأرز - المحصول الرئيسى فى البلاد - إلى الحكام الاقطاعيين، وكان حكام الأقاليم من الساموراى يثقلون كاهل الفلاحين بعدد من الضرائب الإضافية التى تذهب بما يتبقى لديهم من محصول الأرز، وقد تدفعهم إلى الاستدانة من التجار لضمان بقاء الأرض التى يزرعونها رغم أنهم لم يملكوا سوى حق الانتفاع بها ، أما ملكية الرقبة فكانت للسادة الاقطاعيين وبذلك وجد تجار المدن السبيل ممهداً أمامهم لاستثمار أموالهم فى الريف وبذلك أصبحت لهم مصالح زراعية جعلتهم طرفا فى عملية الانتاج الزراعى فى مواجهة الأرستقراطية العسكرية الاقطاعية التى كانت الأرض دعامة وجودها وكيانها السياسى (٢) .

وبالإضافة إلى الضرائب الفادحة ، كانت اليابان تعانى فى أواخر عهد طوكوجاوا من نقص المواد الغذائية فقد كان جل اعتماد اليابانيين على الأرز،

ومع التزايد المستمر فى عدد السكان ، وعزلة اليابان عن جيرانها ونشوء المدن وهجرة الفلاحين إليها ، وما يترتب على ذلك من نقص فى الأيدى العاملة الزراعية وفى الانتاج الزراعى ، كل ذلك أدى إلى تزايد أسعار الأرز بصورة مستمرة ، فاستفادت طبقة التجار من هذه الظاهرة بقدر ما خسر الاقطاعيون والفلاحون (٣) ، وإن تفاوتت درجة الخسارة عند هؤلاء وأولئك .

وما كادت تحل الثلاثينات من القرن التاسع عشر حتى أخذت تناقضات النظام تعبر عن نفسها فى شكل أزمات متعددة ، فقد ترتب على فشل السلطة فى حل مشاكل الفلاحين ثورة عارمة فى ضواحى مدينة أوساكا فى عام ١٨٣٧ تزعمها أحد صغار الساموراى ، ودعا سكان المدن والريف أن يهبوا فى وجه « الحكام القساة والتجار الأثرياء الذين كونوا ثرواتهم على حساب الفقراء الجياع » . ورغم أن تلك الحركة سحقت فى مهدها إلا أنها زادت الناس جرأة على النظام ، وأخذت ثورات الفلاحين تتتابع هنا وهناك(٤) .

وانعكست هذه الظاهرة على الحياة الفكرية ، فأخذ بعض المثقفين (وكانوا من المنتمين إلى الفئة الدنيا من الأرستقراطية العسكرية) يعيدون تفسير تعاليم كنفوشيوس ، فاعتبروا حكم طوكوجاوا اغتصابا لسلطة الامبراطور بصورة غير شرعية ، ومن ثم لا تجب طاعة السلطة . وساعدت الظروف الدولية على الاجهاز على النظام الاقطاعى ، فلم يعد مجديا استمرار العزلة التى فرضها الحكام الاقطاعيون على اليابان خشية وقوعها فريسة الاستعمار الغربى ، واضطروا أخيرا أن يفتحوا موانيهم أمام السفن الأمريكية والانجليزية التى تزايدت مصالحها فى المياه اليابانية ، وتزايد ضغطها على حكام اليابان من أجل فتح موانيهم للملاحة الدولية(٥) . وبذلك تدعمت التأثيرات الفكرية الغربية التى وفدت إلى اليابان منذ مطلع القرن الثامن

عشر . وأصبحت الأفكار اللبرالية الغربية تجتذب اهتمام بعض المثقفين اليابانيين ، والثقافة عندئذ محصورة فى طبقة الساموراى الإقطاعية العسكرية.

وكان الانقلاب الذى استعاد به الامبراطور سلطته من صنع هؤلاء المثقفين الذين أيقنوا أن استمرار الحكم وتدعيم مركز اليابان فى مواجهة أعدائها — وخاصة الغرب — تتطلب تكوين دولة قومية موحدة ذات سلطة مركزية قومية ، تضع حداً لفوضى الصراع بين الحكام الاقطاعيين وأيقنوا أن إيجاد مخرج للأزمة التى تردت فيها البلاد لا يمكن أن يتم على يد حاكم اقطاعى جديد ، لأن توليه السلطة سيحرك الغيرة فى قلوب منافسيه فينازعونه السلطة ، وتلفتوا حولهم فوجدوا فى شخص الامبراطور موتسهيتو Mutsuhito — الذى لم يكن قد تجاوز الرابعة عشر من عمره — الرمز الذى يمكن أن تجتمع حوله البلاد ، لما لشخص الامبراطور من قداسة ، فهو سليل الربة « الشمس » التى أورثته ملك بلاد اليابان (Nippon منبع الشمس) فاستخدام شخص الامبراطور كرمز لحركة سياسية يضفى على تلك الحركة شعبية لا ريب فيها .

وهكذا اجتمعت كلمة بعض أجنحة طبقة الساموراى الاقطاعية العسكرية ممن يختلفون مع سلطة طوكوجاوا Tokugawa Bakufu ، مع المثقفين المنتمين إلى نفس الطبقة ، وصغار المحاربين ، يعضدهم أثرياء التجار بمدينة أوساكا وغيرها من المدن الكبرى الذين رأوا فى النظام الجديد أملهم فى التخليص من ضغوط السلطة الاقطاعية وفى توسيع مجالات الاستثمار ، كما رأى أعيان الريف Gono فرصتهم للانفراد بالسلطة فى الريف .

وبدأ الانقلاب بانتقال العاصمة من كيوتو Kyoto إلى ايدو Edo التى أصبحت تسمى منذ ذلك الحين « طوكيو » (أى العاصمة الشرقية) وكانت من قبل مركزا لنظام الحكم فى عصر طوكوجاوا . واقترن هذا الانتقال

باقصاء آخر حكام طوكوجاوا (الشوجون Shogun) عن السلطة بقرار من الامبراطور ، وتقسيم البلاد إلى عدد من المحافظات (Ken) بدلا من الأقاليم الاقطاعية (Han) ، وأسندت إدارة أمور المحافظات إلى موظفين إداريين يعينهم الامبراطور، وكان هؤلاء في العادة يختارون من بين الساموراي السابقين الذين ساندوا النظام الجديد. ثم أجرى مسح شامل للأطيان الزراعية تقرر على أثره تسجيل الأراضى باسم زارعيها ، وبذلك استقرت دعائم الملكية الفردية للأرض الزراعية وبدأت تظهر فئة كبار الملاك وأدخل أسلوب الاستغلال الرأسمالى فى الزراعة . ثم شرعت الحكومة فى إقامة المشروعات الصناعية الحديثة ، كما شجعت رأس المال الخاص على ارتياد ميدان الصناعة ، ومهدت الطريق أمام الاستثمارات فى سائر مجالات الاقتصاد(٦) .

واستقر رأى صناع النظام الجديد على اختيار النموذج الغربى كاطار للدولة ، وهنا واجهتهم مشكلة الاختيار بين دولة لبرالية ديمقراطية ، أو دولة ذات حكم مطلق يستند إلى بيروقراطية مركزية ، فكان النموذج الأخير للدولة أكثر قبولا لديهم ، فهو يهيء الفرصة للسلطة لاجراء ما تشاء من تغييرات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتى من جانب المجالس النيابية ، كما أن الحكم المطلق والسلطة المركزية أكثر قبولا لدى اليابانيين بحكم تراثهم الثقافى والسياسى . فكان النظام الجديد حركة اصلاحية فى إطار التقاليد اليابانية الراسخة ، تتأثر دوافعها إلى حد كبير بمصالح الفئات الاجتماعية التى شاركت فى صنعها ، وتعد خطوة كبرى نحو تكوين اليابان الحديث . ولما كان النظام الجديد قد أسقط من حسابه المشاركة الشعبية فى إدارة أمور البلاد من خلال مجالس نيابية على النمط الغربى ، فقد قامت حركة للمطالبة بالحياة الدستورية عرفت باسم « حركة الحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken undo » وهي الحركة التي يعنى هذا البحث بدراستها .

وكما تزعم فريق من طبقة الساموراى الاقطاعية العسكرية حركة استعادة الامبراطور لسلطته ، ووضعو أسس النظام الجديدة ، كان ثمة فريق آخر من الساموراى المثقفين الذين تأثروا بالفكر اللبرالى الغربى من خلال تعلمهم اللغات الأوروبية الحديثة ودراستهم للتيارات الفكرية التى سادت فى أوربا فى القرن التاسع عشر . فلم يكن الساموراى طبقة عسكرية إقطاعية فحسب ؛ بل كانوا على قدر من الثقافة يتلقونها – فى عصر طوكوجاوا – فى مدارس خاصة بهم عرفت باسم Hanko حيث كانوا يدرسون الثقافة الصينية وتعاليم كنفوشيوس والرياضيات . كما التحق بعض أفراد الساموراى بمدارس أخرى للثقافة الحرة ظهرت فى أواخر عصر طوكوجاوا عرفت باسم Shijuku كان يختلف إليها – بالإضافة إلى الساموراى – أبناء التجار وأعيان الريف ، وكانت تلك المدارس تعنى فى الأصل بتدريس الثقافة الصينية ، وأصبحت منذ أواخر طوكوجاوا – ومطلع القرن التاسع عشر على وجه التحديد – تعنى بدراسة علوم الغرب التى عرفت باسم Yogaku وكان أشهر تلك المدارس وأكثرها اهتماما بالثقافة الغربية Ogata Shijuku التى أنشئت بمدينة أوساكا وتخرج فيها معظم المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية وروجوا لها مثل Fukuzawa Yukichi رائد التعليم الجامعى الحديث فى اليابان .

وتصدى هذا الفريق من الساموراى المثقفين لإدارة دفة المعارضة السياسية فى عهد ميجى ، لأنهم وان اتفقوا مع مؤسسى النظام الجديد حول ضرورة تصفية نظام طوكوجاوا وتوحيد البلاد وإنشاء دولة حديثة ، إلا أنهم يرون ضرورة أن يكون النظام الجديد مماثلا لنظام الديمقراطية الغربية ، وخاصة أن اليابان كانت منذ أواخر عصر طوكوجاوا فى طريق التحول الرأسمالى . ومن ثم اختلف مفهومهم لمرحلة « التحضر والاستنارة Bummei Kaika » التى كانت تشكل اطار العمل السياسى فى مطلع عهد ميجى ؛ فهم يرون فيها

حركة تجديد شاملة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً وفكريا ، بينما رأى فيها خصومهم السياسيون سلطة مركزية مطلقة مستنيرة تدور حول محور الامبراطور باعتباره - وليس الأمة — مصدر السلطات(٧) .

والتقت آمال مثقفي الساموراي مع أحلام أعيان الريف الذين كانوا الزعامات التقليدية للريف الياباني في أواخر عصر طوكوجاوا ، وكانت ثورات الفلاحين تهب هنا وهناك بقيادتهم ضد نظام الحكم الاقطاعي وضد استبداد السادة الإقطاعيين . وساعد الاصلاح الزراعي الذي أجرته السلطة في مطلع عهد ميجي على إزاحة السادة الإقطاعيين من الريف وفتح الطريق أمام « الأعيان » للسيطرة على مقاليد الأمور في قراهم ؛ فأصبحت إدارة القرى خالصة لهم ، واستطاعوا تكوين ملكيات زراعية كبيرة استخدموا فيها أساليب الاستغلال الرأسمالي وساروا بعملية تتجير الزراعة خطوات واسعة ، وأدلوا بدلوهم في الصناعة وخاصة الصناعات الغذائية وتجهيز الحرير والغزل والنسيج(٨) وتطلعوا إلى المشاركة بنصيب في السلطة يعدل مالهم من وزن اقتصادي ومكانة اجتماعية في الريف ، وخاصة أنهم استمروا يقودون نضال الفلاحين ضد السلطة في مطلع عهد ميجي (أوائل السبعينات) ، فنظموا حركة مقاومة التجنيد الإجباري التي اقترنت بنشوء الجيش الحديث ، وكذلك حركة معارضة نظام التعليم الابتدائي الحديث .

فقد اقترنت الاصلاحات الجديدة بفرض المزيد من الضرائب على الأراضي الزراعية التي لم تكن قد أنقصت عما كانت عليه في عصر طوكوجاوا ، وبذلك وقع معظم عبء تمويل الاصلاحات الجديدة على عاتق الفلاحين من حصيلة ضريبة إضافية فرضت على الأراضي الزراعية عرفت باسم Sonpi ، وكان نصيب الأعيان من هذه الحصيلة كبيراً بسبب إتساع مساحة ملكياتهم ، فنشب عدد من ثورات الفلاحين في مناطق متفرقة بقيادة الأعيان وشاركت بعض

عناصر الساموراى المعارضين للنظام الجديدة فى تلك الحوادث ؛ فاشتبكوا مع قوات الحكومة فى معارك حربية كان آخرها تمرد Satsuma فى عام ١٨٧٧ وانتهى بإسكات العناصر المعارضة من بقايا الساموراى ، وأصبح أعيان الريف على رأس حركة المعارضة السياسية بما لهم من نفوذ بين الفلاحين ؛ بالإضافة إلى بعض الأفراد من صفوة مثقفى الساموراى الذين كانوا محور المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) .

* * *

وتبلورت المعارضة السياسية فى حركة تهدف إلى تأسيس «جمعية وطنية دستورية Kokkai Kisei Domei » فى أواخر السبعينات ، وما كاد يحل مطلع الثمانينات حتى نظم القائمون على تلك الدعوة حركة جمع توقيعات على عرائض تطالب بالدستور وبإقامة مجلس نيابى، فبلغ عدد التوقيعات التى جمعت نحو ربع مليون توقيع ، وأسس عدد من الجمعيات السياسية لهذا الغرض فى جميع أرجاء البلاد بلغ عددها فى تلك الحقبة نحو ١٥٠ جمعية ، وعقدت الاجتماعات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابى ، ونظمت الحلقات الدراسية بغرض التثقيف السياسى الذاتى فى معظم القرى الهامة ، وقيض لتلك الحلقات الدراسية أن تعبىء الرأى العام الريفى لمساندة حركة المطالبة بالدستور عن فهم واقتناع(٩) .

فقد ترتب على إعلان « المساواة بين جميع طبقات الشعب » الذى أصدرته الدولة بعد استرداد الامبراطور لسلطته أن أنجز عـــددا من الاصلاحات الهامة وإزداد الناس أملا فى المشاركة الحقيقية فى إدارة أمور البلاد وخاصة الاصلاحات الأربعة الهامة التى أعقبت ذلك الإعلان وهى : إحلال نظام الحكم المحلى (المحافظات) محل المقاطعات ، وإنشاء نظام للتعليم القومى الحديث ، وإقرار الملكية الفردية والتجنيد الإجبارى الذى

اقترن بنشوء الجيش الحديث . كل ذلك أيقظ الوعى السياسى للجماهير ، وجعلها تفتح أذهانها على العالم المحيط بها تحت تأثير كتابات المثقفين الليبراليين التى أخذت تنشر على صفحات الجرائد . وكان أبعد الاصلاحات أثراً على حركة المطالبة بالدستور اصلاح التعليم وإنشاء نظام للتعليم خاضع للدولة فى عام ١٨٧٢ . ولم تمض خمس سنوات على ذلك التاريخ حتى كانت هناك ٢٠ ألف مدرسة إبتدائية تنتشر فى جميع أنحاء البلاد ، ولم يكن ذلك من إنجازات الدولة وحدها ، فقد أخضعت مدارس المعابد — التى كانت موجودة فى أواخر عصر طوكوجاوا للنظام الجديد ، وكان يتولى أعيان الريف الانفاق على تلك المدارس التى كانت ملحقة بالمعابد الدينية وعرفت باسم Terakoya وكان أطفال الفلاحين يقبلون على تلك المدارس لتعلم القراءة والكتابة والحساب ، فهى قريبة الشبه بالكتاتيب فى بلادنا .

وقد أصدرت الحكومة اللائحة الخاصة بنظام التعليم بديباجة أنكرت فيها اقتصار التعليم على طبقة معينة من الناس ، وأعلنت أن الغرض من نظام التعليم الحديث نشر العلوم التطبيقية ، ورأت أن التعليم يجب أن يتم عن طريق الاختيار الحر للأفراد وليس عن طريق التعبئة الإجبارية . فأقبل الفلاحون على إلحاق أولادهم بالمدارس الجديدة ، وأنشأ بعض أثرياء أعيان الريف مدارس متوسطة Gogaku بقراهم على نفقتهم الخاصة لاعداد الكتبة المؤهلين للعمل بدواوين الحكومة . غير أن هذه الإصلاحات النافعة كانت تكلف الفلاحين أكثر مما يطيقون ، فكثيراً ما كانوا يثورون على الحكومة ، لا كرها فى التعليم أو التجنيد ، ولكن طلبا لإصلاح نظام ضرائب الأطيان التى كانت تعد المصدر الرئيسى للتمويل الضريبى ، ومن ثم أثقل كاهل أهل الفلاحة بالضرائب الإضافية الفادحة(١٠) .

وكان التعليم فى المحافظات يقع تحت إشراف مجلس خاص يسمى Gakumuiin يختار أعضاؤه من بين أعيان الاقليم ، ويتولى تعيين المدرسين

والإشراف على المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وقد استفاد الأعيان من وجودهم فى مجالس التعليم الاقليمية فى العمل على نشر الدعوة لحركة المطالبة بالدستور ، وتنشر الأفكار اللبرالية وخاصة فى المدارس المتوسطة ، مما دفع الحكومة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمطبوعات بصفة عامة ، وسحبت من مجالس التعليم الاقليمية حق تعيين المدرسين وتحديد الكتب الدراسية ، فأصبح المدرسون موظفين حكوميين (١٨٨١) وأصبحت الكتب تقرر بمعرفة وزارة التعليم .

أما عن الحلقات الدراسية التى أنشأها الأعيان منذ عام ١٨٧١ بغرض التثقيف السياسى الذاتى فقد بدت على شكل مدارس متوسطة Gogaku أقامها الأعيان على نفقتهم الخاصة أو عن طريق جمع التبرعات من أهالى مجموعة من القرى المتجاورة . وكانت تلك المدارس تقام بغض النظر عن وجود عدد كاف من الصبية الذين يرغبون فى الالتحاق بها ، فقد كانت مقصد الكبار الذين ينشدون الثقافة العامة لذاتها ، إذ تشير الدلائل إلى أن نسبة عدد التلاميذ دون الرابعة عشر بذلك النوع من المدارس فى محافظة Kanazawa لم يتعد ٢٠ ٪ ، بينما كانت بقية الطلبة من البالغين . وكانت تلك المدارس لا تقصر جهدها على تدريس العلوم المختلفة ، بل يمتد نشاطها إلى التثقيف السياسى والاجتماعى . وبعد إخضاع هذا النوع من التعليم للتوجيه والإدارة المركزية الحكومية ، حوّل الأعيان هذه المدارس إلى حلقات دراسية عملت تحت اسم Sekizen kai أى حلقات دراسية تهدف إلى نشر الثقافة العامة . وانتشرت تلك الحلقات فى شرقى البلاد بصورة مكثفة ، ثم فى بقية أنحاء البلاد . وكانت كل حلقة تضم ما يتراوح بين ١٢ و ٣٠ عضوا ، وإن كان ثمة حلقات دراسية تجاوز عدد أفرادها المائة عضو .

وكان الأعضاء عادة يقرأون بعض الموضوعات السياسية وتدور مناقشاتهم حولها ، وبدأوا بدراسة المقالات التى كان ينشرها بعض رواد الثقافة الغربية

من اليابانيين مثل Fukuzawa yukichi Nakamura Masanao. ثم درسوا أعمال روسو، وجون ستيوارت مل، وسبنسر، وكانوا يدعون بعض المثقفين اللبراليين من زعماء حركة المطالبة بالدستور بالعاصمة (طوكيو) إلى إلقاء المحاضرات وكذلك بعض الصحفيين اللبراليين للمشاركة فى مناقشات تلك الحلقات التثقيفية التى لم تكن مغلقة على نفسها وإنما كانت اجتماعاتها مفتوحة لكل من يرغب فى الحضور من أهل القرية أو القرى المجاورة. وكان نظام العمل فى تلك الحلقات يتمثل فى تكليف أحد الأعضاء بقراءة كتاب جديد فى السياسة أو الفكر السياسى، ثم يتولى عرض ذلك الكتاب فى اجتماع تعقده الحلقة لهذا الغرض، وتدور بعد ذلك مناقشات بين الأعضاء حول موضوع الكتاب. وتحمل الأعيان نفقات تلك الحلقات التى كانت مدارس للتثقيف السياسى، لعبت دوراً كبيراً فى تعبئة الجماهير فى الريف، لمساندة حركة المطالبة للدستور(١١).

وبلغ تحمس الأعيان واهتمامهم بتلك الحلقات الدراسية حد فقد بعضهم لملكيتهم الزراعية التى اضطروا لرهنها مقابل قروض أنفقوها على تلك الحلقات الدراسية وعلى الحركة السياسية مثل Ishisaka Masataka أحد زعماء تلك الحركة بإقليم Minami – Tama وكذلك Hoseno Kiyoshiro عمدة قرية Ogawamura الذى تلقى تعليمه بمدرسة معبد القرية، وحين اشتدعوده درس تعاليم كنفوشيوس والعلوم الصينية، ثم دخل الحركة السياسية من باب المطالبة بإصلاح نظام ضرائب الأطيان الزراعية، واحتك بالمثقفين اللبراليين ففتحت أمامه آفاق فكرية جديدة، وقرأ أمهات كتب المفكرين الأوربيين مثل جون ستيوارت مل، وروسو، وسبنسر، وبنتام، وغيرهم مترجمة إلى اللغة اليابانية ثم أسس بمساعدة بعض زملائه الأعيان حلقة دراسية لدراسة الفكر السياسى الغربى. وكانت تلك الحلقة التى عرفت باسم Takumakai نواة حركة لجمع التوقيعات على عرائض قدمت إلى الحكومة تطالب بالدستور وبإقامة مجالس

نيابى ، وأقبل الناس على توقيع العرائض عن اقتناع تام بفكرة الحرية وحق الشعب فى المشاركة فى السلطة(١٢) .

وكانت الحلقة الدراسية بذلك مدرسة للفكر السياسى اختلف إليها جميع البالغين من سكان القرية والقرى المجاورة لها . فتحولت تلك الحلقات الدراسية إلى جمعيات سياسية عقدت سلسلة من الندوات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابى . وبلغ عدد الندوات التى عقدت فيما بين يناير ١٨٨١ ويونيو ١٨٨٢ فى جميع أنحاء البلاد نحو ١٨١٧ اجتماعا ، ألقى فيها نحو ٧٦٧٥ خطابا سياسيا. وبلغ عدد الجمعيات السياسية التى دعت إلى عقد تلك الندوات نحو ١٥٠ جمعية سياسية انتشرت فى سائر أنحاء اليابان . ويقوم ذلك دليلا على اتساع الحركة وشمولها والتفاف الجماهير حولها ، مما دفع الحكومة إلى إصدار قوانين تحرم عقد الاجتماعات السياسيـــة والدعوة إليها ، وتشدد الرقابة على الصحف والمطبوعات . ولكن تلك الإجراءات الصارمة لم تنجح فى إحباط الحركة السياسية ، فكسبت المزيد من تأييد الجماهير والتفافهم حولها .

ويصور لنا سكيدوكاكزو Sekido Kakuzo أحد زعماء تلك الحركة بإقليم إيباراكى .

ذلك بقوله : « . . فى فبراير ١٨٨٠ اجتمع ممثلو عشر جمعيات فى إقليم ايباراكى وقرروا تقديم عرائض إلى الحكومة للمطالبة بالحكم النيابى ، وقسموا بلاد الإقليم فيما بينهم ليطوفوا بها داعين الجماهير إلى تأييدهم وتوقيع العرائض التى تطالب بالدستور ، فكان هؤلاء الدعاة الذين لم يتجاوز عددهم الأربعين أو الخمسين رجلا يحملون طعامهم ويزورون القرى ، فلا يقتصرون على زيارة بيت العمدة ، بل يطوفون ببيوت القرية كلها شارحين الأوضاع السياسية فى داخل البلاد وخارجها ، موضحين مزايا الحكم النيابى وفوائده ، ثم يجمعون توقيعات من تروق لهم أفكارهم ، ولا يقعدهم عن غايتهم هطول

الأمطار وتعذر السير فى الطرق الموحلة ، ولا يسقطون من حسابهم قرية نائية تقع فوق أحد الجبال الشامخة أو عند سفحه . وبذلك نجحوا فى جميع توقيعات ١١٨١٤ رجلا من أرباب العائلات الهامة فى إقليم ايباراكى وقدموا العرائض التى تطالب فيها الجماهير بالحكم النيابى إلى الحكومة(١٣) .

ولم يكن الإطار الفكرى لحركة المطالبة بالدستور ، أو « حركة المطالبة بالحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken Undo » – على نحو ما عرفت به بين اليابانيين – يستمد مضمونه من الفكر اللبرالى الغربى فحسب ، بل ومن التراث الفكرى اليابانى أيضاً . وتبين لنا الكتابات التى تركها بعض زعماء الحركة ذلك بوضوح . فإذا تناولنا – على سبيل المثـــال – كتابات Hosono Kiyoshiro الذى ذكرناه آنفاً ، نجد فكرته عن السياسة مستمدة أساساً من تعاليم كنفوشيوس ، فهو يتمسك بمبدأ ترشيد الطبيعة و « الشكل المثالى للواجبات الأخلاقية » ، وطور تلك المبادىء وفسرها بالصورة التى تجعلها تتمشى مع التطور السياسى فى العصر الحديث . فقد فسر فكرة حب الامبراطور Yao والامبراطور Shun للشعب - كما صوره كنفوشيوس فى تعاليمه - بالتزام الامبراطور فى العصر الحديث بالعمل على تحقيق آمال شعبه ولما كان الشعب يعقد الأمل على الدستور فلا يجب أن يتوانى الامبراطور لحظة عن تحقيق هذه الأمنية ، كما فسر فكرة « تغيير الأسرات الحاكمة » التى ذهب إليها كنفوشيوس أيضاً بضرورة تنازل الامبراطور عن العرش لغيره إذا هو تمسك بالحكم المطلق « لأن الاستبداد لا تقبل به عدالة السماء » ، واستمد فكرة المساواة بين جماهير الشعب من فكرة كنفوشيوس الطوباوية عن الحياة السعيدة التى يجب أن يتمتع بها الناس جميعاً تحقيقاً لإرادة السماء . وبذلك يكون Hosono Kiyoshiro ومن سار على دربه من قيادات حركة المطالبة بالدستور قد مزجوا بين التراث الفكرى اليابانى الموروث بدوره عن الصين، بالفكر اللبرالى الغربى ، فلم تجد الجماهير أى

تناقض أو تنافر بين مايدعو إليه زعماء حركة المطالبة بالدستور وبين التراث الثقافى اليابانى(١٤) .

ونجد أيضاً فى ثورات الفلاحين التى قامت فى أواخر عصر طوكوجاوا وأوائل عصر ميجى تأثراً واضحاً بتعاليم كنفوشيوس الذى نادى بمبدأ «ثورية الإصلاح Yanaoshi» فمزج قادة الثورات الفلاحين بين هذا المبدأ ومبدأ الحقوق الطبيعية للشعب كما عبرت عنه اللبرالية الغربية ، ويبدو هذا المزج واضحاً فى التشييد الذى شاع فى تلك الحقبة ، وتغنى به الفلاحون فى إقليم توسا Tosa بجزيرة شيكوكو Shikoku أحد معاقل تلك الثورات إذ يقول(١٥) .

ليس ثمة فرد أسمى منزلة من غيره ...

فنحن جميعاً سواء ما دمنا بشراً ...

إذ ليس لنا سوى حياة واحدة ...

إذا لم نعشها أحراراً ، وجب علينا أن نتخلص منها غير آسفين .

الدنيا مقسمة إلى قارات خمس . .

بينها آسيا المختلفة ... يا للعار !!

إذا نظرنا إلى التاريخ نجد أمريكا استقلت بالثورة . . ،

ما أروع ذلك !!

ونلاحظ نفس الظاهرة عند مثقفى الساموراى الذين اشتركوا فى قيادة حركة المطالبة بالدستور مثل Chiba Takusaburo الذى ولد لأسرة من صغار الساموراى ، واشترك فى الحرب الأهلية التى نشبت كرد فعل لسقوط طوكوجاوا ، ثم تنقل فى أرجاء البلاد حتى استقر به المطاف فى إقليم

San Tama وأعد مشروعاً لدستور شعبي قدمته جماهير الإقليم للحكومة ، وكان يرى ضرورة أن يقوم الدستور على أسس معينة لضمان نجاحه[١٦] .

١ ـ مراعاة العقلانية وقوانين الطبيعة (وهو ما عبر عنه كنفوشيوس باسم Dori) .

٢ ـ ملائمة الاتجاهات السائدة فى البلاد وقت صدوره .

٣ ـ أن يكون الدستور مناسباً للظروف الواقعية ولأحوال وأوضاع الجماهير ، فلا يكون مجرد تقليد للدساتير الأوربية لأن التراث الحضارى اليابانى يختلف تماماً عن التراث الحضارى الغربى .

٤ ـ لا يجب أن تظل نصوص الدستور ثابتة دون تغيير ، وإنما يراعى تغييرها تبعاً لما يطرأ على البلاد والشعب من تطور .

وهكذا كان الإطار الفكرى لحركة المطالبة بالدستور (أو حركة الحرية وحقوق الشعب) يقوم على قاعدة صلبة من التراث الفكرى اليابانى ، مع تطويره وتطعيمه بالفكر اللبرالى الغربى بصورة لا تجعله يبدو غريباً عن واقع المجتمع ومستوى فهم الجماهير ، وتجعله مقبولا لديهم . ولعل ذلك يفسر التفاف الجماهير حول تلك الحركة مما أضفى عليها صبغة شعبية .

* * *

لذلك أيقنت الحكومة أنها بصدد حركة منظمة لا يقودها حفنة من المثقفين الذين لا تربطهم بالجماهير رابطة ، وإنما يقودها رجال ينتمون إلى عائلات الأعيان الذين عاشوا فى الريف منذ أجيال بعيدة ، وتمتعوا بنفوذ كبير فيه ، ولديهم القدرة على تعبئة جميع سكان القرى فى حركة سياسية ضد الحكومة والأساس الذى قامت عليه سلطتها . ولم تكن الحكومة حينئذ

مهيأة لمواجهة مثل تلك الحركة بإجراءات قمـع صارمة ، فآثرت السلامة وسارعت بإصدار بيان فى أبريل ١٨٨١ أعلن فيه الامبراطور أنه « ينوى إقامة نظام نيابى تدريجياً يعود بالفائدة على الحكومة والشعب » .

وكان هذا الإعلان يعبر بالدرجة الأولى عن اتجاه الارستقراطية الحاكمة نحو إضفاء الشكل الدستورى على نظام الحكم المركزى المطلق ، وتحويل أداة الحكم إلى أداة عصرية على الطراز الغربى ، مع عدم الاخلال بجوهر النظام القائم ، ولقطع الطريق على حركة المطالبة بالدستور التى كانت تهدف إلى تحقيق نظام حكم لبرالى على النمط الفرنسى أو الإنجليزى ، يعطى كل السلطة للشعب ويخضع الحكومة لرقابته . وراع الحكومة اتساع تلك الحركة وما توافر لها من إمكانيات النجاح ، فسعت إلى إصدار دستور يمنح للشعب من الارستقراطية الحاكمة ، وتقوم مؤسساته النيابية على أساس تكريس السلطة المركزية والحكم المطلق مع العمل على اجتياز مرحلة التحول الرأسمالى بخطى سريعة ، حتى يتحقق لليابان مجتمع رأسمالى متكامل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وانتهت مرحلة « التحضر والاستنارة Bummei Kaika التى كان التعبير عنها ما تم من إنجازات فى مطلع عهد ميجى ، وعلى وجه التحديد فى الفترة من ١٨٦٨ حتى مطلع الثمانيات ، حيث اقتبس من فرنسا بالذات ، فتم وضع نظام التعليم الحـديث على النمط الفرنسى ، وأنشىء الجيش الحديث على النظام الفرنسى وعلى يد ضباط فرنسيين ، كما صنف جستاف بواسوناد Gustave Boissonade القانون المدنى اليابانى على منوال القانون المدنى الفرنسى ، وعلا مد التيارات الفكرية اللبرالية الفرنسية والإنجليزية فى تلك الحقبة ، فألهمت مثقفى العصر وقادة الحركة السياسية ، إلى غير ذلك من تطورات شهدها عصر ميجى فى سنيه الأولى(١٧) .

وبنهاية تلك المرحلة بدأت مرحلة جديدة اصطلح على تسميتها مرحلة « ثراء الدولة وتقوية الجيش Fukoku Kyohei » ، فبدأ بتنحية ذوى النفوذ

الثقافى الفرنسى ، وإعادة تنظيم التعليم والجيش على النسق الألمانى وذلك تحت تأثير هزيمة فرنسا فى حرب السبعين وظهور ألمانيا كقوة دولية كبرى ، وتمكنها — فى فترة وجيزة — من بناء اقتصادها الوطنى(١٨) . وعبر الاتجاه الجديد عن نفسه فى سلسلة من التطورات الاقتصادية لعل أهمها انسحاب الدولة من إدارة المؤسسات الاقتصادية انسحاباً تدريجياً عن طريق بيع المشروعات التى أقامتها الدولة للقطاع الخاص ، وتنشيط القطاع الخاص الصناعى عن طريق امتصاص الجيش والبحرية والمصالح الحكومية لجانب كبير من الإنتاج ، فأتاح ذلك للرأسمالية اليابانية فرصة بناء كيانها الذاتى وتحولها إلى احتكارات كبرى . واقترن ذلك التطور باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لعل أهمها إصدار أوراق العملة التى ليس لها غطاء من الذهب ، وتأسيس «بنك اليابان Nippon Ginko» ليضطلع بهذه المهمة ونتج عن هذه السياسة وقوع انكماش شديد فى الأسواق ، وهبوط أسعار السلع هبوطاً شديداً . مما جعل الفوارق بين الطبقات تزداد حدة فى المجتمع الريفى على وجه الخصوص ، وكان لذلك أثره على حركة المطالبة بالدستور.

* * *

فقد كان صدور البيان الذى وعد فيه الامبراطور بإقامة نظام حكم نيابى (أبريل ١٨٨١) نقطة تحول فى تاريخ حركة المطالبة بالدستور . إذ أعيد تنظيم الحركة فى صورة حزبين سياسيين أحدهما «حزب الأحرار» والآخر «حزب الإصلاح الدستورى» ، فى الوقت الذى كانت الحكومة تدبر فيه أمر تصفية الحركة ، فقد حدث تغيير فى السلطة أشبه مايكون بانقلاب سياسى أبعد على أثره وزير المالية Okuma Shigenobu المعروف بميوله الليبرالية ومناصرته للدعوة الدستورية ، وانفرد الساسة من الساموراى الذين كانوا وراء تصفية عصر طوكوجاوا بالسلطة كاملة(١٩) .

ومنذ ذلك الحين أصبح النشاط السياسى متركزاً حول الأحزاب السياسية ، وتحولت الجمعيات السياسية المنتشرة فى الريف إلى خدمة أغراض أخرى ، فلم يعد نشاطها قاصراً على المطالبة بالدستور ، وإنما تعداه إلى مطالب أخرى ذات طابع اقتصادى ، وتتفق — إلى حد كبير — مع مصالح أعيان الريف فدعت إلى الاهتمام بالتعليم وعدم قصر وظائف الدولة على فئة معينة من الناس (إشارة إلى ضرورة إعطاء الأعيان فرصة تولى الوظائف الكبرى التى كانت قاصرة على الساموراى) وتشجيع الصناعة . وبعد أن كانت الحلقات الدراسية التى أشرنا إليها آنفا ملتقى جميع سكان القرية ، أصبحت عضوية الجمعيات السياسية فى تلك المرحلة محصورة فى فئة معينة من الناس الذين باستطاعتهم سداد اشتراك العضوية الشهرى وكان كبيراً نسبياً . ومن ثم لم يتمتع بعضوية تلك الجمعيات سوى الأعيان ، وبذلك تم استبعاد الفلاحين من المشاركة فى العمل السياسى[٢٠] .

أما عن قيادة المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) فكانت بيد مثقفى الساموراى الذين اتفقوا على الغاية من تلك الحركة ، وهى إقامة حكم نيابى دستورى على النمط الغربى ، ولكنهم اختلفوا حول سبيل تحقيق تلك الغاية . وأدى اختلافهم إلى تكوين حزبين مستقلين هما « حزب الأحرار Jiyuto» الذى تزعمه ايتاجاكى تايسوكى Itagaki Taisuke ، وكان يمثل تجمع اللبراليين الراديكاليين ، ويسعى للسيطرة على الحركة السياسية فى الريف عن طريق الأعيان الذين كان يمدهم بالتوجيه والإرشاد . أما القسم الآخر فضم أصحاب الاتجاه اللبرالى الإصـــلاحى الذى يركز على العمل السياسى المتأنى وعلى الإصلاحات فى نظام التعليم والاقتصاد ، وعبر هذا الاتجاه عن نفسه فى حزب الإصلاح الدستورى Kaishinto » ، الذى تزعمه Okuma Shigenobu وزير المالية المبعد من السلطة وكان أبرز رجاله فوكوزاوا يوكتشى رائد التعليم الجامعى فى اليابان . ونظم مؤيدو الحكومة أنفسهم فى حزب سياسى

ثالث أطلقوا عليه اسم « الحزب الامبراطورى Rikken Teiseito » ، وكان خطه السياسى تدعيم الحكم المطلق المستنير[٢١] .

وخلال حركة جمع التوقيعات على العرائض الخاصة بالمطالبة بالدستور (١٨٧٨ — ١٨٨١) ، وهى الفترة السابقة على تكوين الحزبين ، لم يكن ثمة خلاف ذو بال بين فريقى المثقفين من قادة المعارضة السياسية ، فكلاهما كان يؤيد الحركة ويمدها بالطاقة الفكرية التى ساعدت على بلورة مطالب الجماهير وكلاهما قدم التأييد المعنوى لأعيان الريف فى حركتهم ، بل وساهموا فى نشاط حلقاتهم الدراسية وجمعياتهم السياسية بالخطابة وإلقاء المحاضرات ، وكلاهما كان يؤيد المطالب الرئيسية التى اشتملت عليها العرائض والتى كانت تدعو إلى إقامة مجلس نيابى وضمان الحقوق السياسية للأمة عن طريق تقرير حرية الاجتماعات وحرية التعبير ، وكفالة الظروف الملائمة لنمو الصناعة الخاصة ، وتخفيض ضرائب الأطيان الزراعية ، وتحقيق الاستقلال الوطنى عن طريق إعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة التى عقدتها الحكومة مع الدول الأوربية[٢٢] .

وقد تفاوت مفهوم تلك المطالب عند العناصر الثلاثة التى كانت تمسك بزمام الحركة السياسية : الراديكاليون ، والإصلاحيون ، وأعيان الريف . وإن ظلوا جميعاً متمسكين بهذه المطالب ، ولم يقع الخلاف بينهم إلا بعد وقوع انقلاب ١٨٨١ ، فانقسموا على أنفسهم . فعلى حين اتخذ « الأحرار » موقف المعارضة الصريحة ، كان « الإصلاحيون » على استعداد للتفاهم مع السلطة إذا مالت نحو الإصلاح . أما الأعيان فبدأوا يرغبون عن السياسة ، وانشغلوا بالنواحى الاقتصادية والثقافية ، وزادت الهوة التى خلفها الانكماش الاقتصادى اتساعاً بينهم وبين جماهير الفلاحين ، فبعد أن كان الالتحام تاماً بين الأعيان والفلاحين خلال « حركة العرائض » — على نحو ما أشرنا — بدأت سياسة الانكماش الاقتصادى تباعد بين هؤلاء وأولئك . فعلى حين

عانى الفلاحون من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية ، كانت ضرائب الأطيان تعادل أربعة أضعاف الضرائب المقررة على مصادر الدخل الأخرى كالتجارة والصناعة ، مما جعل ربح أطيانهم لا يفى بسداد ما عليهم من ديون، أخذ الأعيان يشددون فى تحصيل القروض التى قدموها الفلاحين ، واتجهوا إلى استثمار أموالهم فى الصناعة وفى النشاط المصرفى ، واختلفت بهم وبالفلاحين السبل ، فأخذ الفلاحون يعيدون تنظيم أنفسهم لمواجهة السلطة والأعيان على حد سواء وبعد أن كانت ثورات الفلاحين تهب بقيادة الأعيان وتوجه ضد الحكومة ، أصبحت عناصر من الفلاحين أنفسهم تقود تلك الهيئات وتوجهها ضد الحكومة والأعيان . ولدينا مثال على تلك الظاهرة هما ثورة « اليائسين بإقليم تشتشيبو Chichibu Komminto » (١٨٨٤) ، وثورة إقليم فوكوشيما Fukushim التى سبقتها بعامين .

وكان لهذه الظاهرة أثرها على الأعيان أنفسهم فانقسموا إلى نحو ثلاث مجموعات(٢٣) :

١ - فريق نفر من العمل السياسى واتجه إلى النشاط الاقتصادى ، فصرف اهتمامه إلى التجارة والصناعة ويمثل هؤلاء القطاع الأكبر من الأعيان .

٢ - فريق آخر تمسك بالالتحام بالفلاحين وشارك فى ثوراتهم .

٣ - بضعة أفراد من الراديكاليين تقوقعوا على أنفسهم ولم يعد لهم نشاط يذكر .

كما تأثر « حزب الأحرار » بهذه التطورات وبتضييق السلطة على نشاطه فأصبح أكثر اعتدالا من ذى قبل ، فيما عدا بعض القادة البارزين مثل Oikentaro الذى اشترك فى ثورة « اليائسين بإقليم تشتشيبو » .

ثم ما لبث حزب الأحرار أن جمد نشاطه ثم حل نفسه (١٨٨٤) ولكن فروعه ببعض مناطق الريف ظلت تعمل بنشاط ، وخاصة فرع الحزب بشرق اليابان الذى نظم فى ١٨٨٦ - ١٨٨٧ حركة محدودة لحث الحكومة على الإسراع بإقامة مجلس نيابى . غير أن فروع الحزب ما لبثت أن توقفت عن العمل بدورها أمام مقاومة الحكومة وتبدد حماس قيادات الحركة ، وبقى على الساحة السياسة « حزب الإصلاح الدستورى » بعد أن سلك مع الحكومة سبيل المهادنة . وتدعم مركز الحزب الامبراطورى الذى كانت الحكومة وراء تكوينه ومن ثم أيدها تأييداً مطلقاً(٢٤) .

* * *

فى ضوء تلك الظروف بدأت الحكومة تعد العدة لإصدار دستور يهدف إلى احتواء الاتجاهات الليبرالية التى عبرت عن نفسها من خلال المشاركة فى حركة المطالبة بالدستور ، ولا يخل بالأسس التى يقوم عليها نظام الحكم ، ويرضى مطامع الرأسمالية التى بدأت تمارس الضغوط على السلطة . فشكلت لجنة لإعداد الدستور (١٢ أكتوبر ١٨٨١) برئاسة ايتوهيروبومى Ito Hirobumi أحد كبار رجالات الحكم ، على أن تنتهى اللجنة من إعداد الدستور فى خلال عشر سنوات (١٨٩٠) !!

ووضع نظام جديد للارستقراطية قصد به جمع شمل المحافظين وبقايا الساموراى الملتفين حول الحكومة بتكوين طبقة نبلاء ترتبط بالبلاط الامبراطورى وتجمع بين هؤلاء وأولئك (١٨٨٤) . وحتى تمهد الحكومة السبيل للتطور الدستورى المرتقب ، أنشىء مجلس وزراء Naikaku على النمط الألمانى (١٨٨٥) وتبع ذلك تأسيس مجلس البلاط Sumitsu - in ، كما صدرت لوائح خاصة بنظام الخدمة المدنية فى الدولة ، وبعض القوانين المدنية التى تنظم الأحوال العامة والخاصة بهدف التمهيد للدولة الدستورية المرتقبة .

وعقب تشكيل لجنة إعداد الدستور سافر رئيسها ايتى هيروبومى إلى ألمانيا ومكث بها هناك مدة عامين (١٨٨٢ - ١٨٨٤) درس خلالها النظام الدستورى الألمانى وراقب عن كثب ممارسة المجالس النيابية الألمانية لنشاطها وعند عودته إلى اليابان استعان بثلاثة من الخبراء الذين درسوا فى أوربا لمعاونته فى إعداد الدستور ، ومارست اللجنة عملها فى رحاب البلاط الامبراطورى وبين جدران القصر الامبراطورى دون محاولة اشراك ممثلين للجماهير فى عملها ودون الرجوع إلى الشخصيات السياسية الهامة التى لعبت دوراً فى حركة المطالبة بالدستور ؛ فتجاهلت اللجنة كل هؤلاء وعكفت على إعداد الدستور متمثلة التجربة الألمانية ، مراعية ظروف نظام الحكم فى اليابان ومقوماته الأساسية ، حتى إذا اكتملت ملامح الدستور طرح للمناقشة أمام مجلس البلاط باعتباره الهيئة الاستشارية العليا للامبراطور ، حتى إذا أجازه المجلس أعلن الامبراطور منح الدستور للبلاد (١١ فبراير ١٨٨٩) فى يوم ذكرى تأسيس ياماتو Yamato فى عام ٦٠٠ ق . م أول دولة فى اليابان (ويعتقد أن أباطرة اليابان ينحدرون من سلالة مؤسس تلك الدولة). واتخذت احتياطات مشددة لضمان تقبل الجماهير للدستور دون تعكير لصفو الأمن ، فقامت حالة شبيهة بإعلان الأحكام العرفية ، حيث أغلقت دور الصحف اللبرالية ، بينما تلقت بقية الصحف تعليمات مشددة بعدم التعرض للدستور بالتعليق أو النقد . ولما كان حزب الأحرار قد حل بالفعل منذ عام ١٨٨٤ ، ورهنت حركة المطالبة بالدستور بسبب الانقسام الذى وقع فى صفوف قياداتها ، فقد مرت المسألة بسلام ، ولم تقع أى حوادث مضادة .

وقد نص الدستور على إقامة هيئة نيابية أطلق عليها اسم « المجلس الامبراطورى » تتكون من مجلسين أحدهما مجلس النواب Shugi—in

والآخر مجلس النبلاء Kizoku-in واستخدم اليابانيون المصطلح الألماني Diet للدلالة على هذه الهيئة بمجلسيها . وركز الدستور السلطة كلها في يد الامبراطور حتى فاقت سلطته سلطة الدايت ؛ فكان له حق إصدار مراسيم بقوانين إدارية في الأمور التي تتعلق بالمصالح العامة للبلاد دون الرجوع إلى الدايت بشرط أن يحصل على موافقة مجلس البلاط عليها ، وبديهي أن المجلس الأخير لا يمكن أن يعترض على مراسيم الامبراطور الذي له سلطة تعيين واقصاء أعضاء ذلك المجلس . وكانت قرارات الدايت تصبح ملزمة للحكومة في حالة موافقة أغلبية الأعضاء عليها أما القرارات الخاصة بالضرائب المالية فيقتضي إقرارها موافقة أغلبية الأعضاء في مجلس النواب أولا ، وان كان الامبراطور قد احتفظ لنفسه بحق الفيتو على جميع قرارات الدايت بمجلسيه ؛ ولم يكن للدايت حق النظر في المعاهدات التي تعقدها الدولة مع الدول الأجنبية ، فقد كان ذلك من اختصاص الامبراطور وحده ، يعاونه مجلس البلاط (٢٥) .

وكانت صلاحيات الامبراطور - وفقا للدستور - لا تحدها حدود ، فهو الذي يدعو الدايت بمجلسيه إلى الانعقاد ، وله أن يحل مجلس النواب متى شاء ، وله أن يغير ويبدل في مؤسسات الدولة المختلفة ، وتعيين وعزل كبار الموظفين بما فيهم الوزراء الذين كانوا مسئولين أمامه وحده ، وبيده زمام قيادة الجيش والبحرية ، وله حق إعلان الحرب وإبرام معاهدات الصلح ، واعلان الأحكام العرفية ، ومنح الألقاب المدنية والرتب العسكرية ، وتعيين القضاة وعزلهم من مناصبهم . ولا رقيب على الامبراطور في سلطته تلك ، وإنما عليه - إذا شاء - أن يرجع إلى مستشاريه فيم يعن له من أمور ، وهؤلاء المستشارون هم الوزراء ورجال البلاط وقادة الجيش والبحرية . ويلاحظ أن الامبراطور لم يمارس بشخصه هذه السلطات التي أعطاها لنفسه في الدستور ممارسة فعلية ، وإنما كان يمارس تلك السلطات

من خلال مجموعة من الأفراد الذين أداروا أمور البلاد باسم الامبراطور من خلاله(٢٦) .

فبعد عام ١٨٨٩ ، أصبحت مقاليد الحكم فى اليابان فى يده صفوة أرستقراطية تتكونت من أسرة الامبراطور وكبار الساسة Genro ومجلس النبلاء . واشتملت هذه الارستقراطية على بعض نبلاء البلاط القدامى Kuge ، وأمراء الإقطاع الذين عرفوا فى عصر طوكوجاوا باسم Daimyo ، وصغار الساموراى الذين كانوا وراء حركة استعادة الامبراطور متسوهيتو لسلطانه ؛ وبالإضافة إلى هؤلاء بعض الكفايات الفنية من الرعيل الأول من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى الغرب وكانوا دعامة جهاز الدولة الحديث .

فمنذ صدور الدستور وحتى عام ١٩١٣ ،كانت مقاليد الأمور فى البلاد فى يد حفنة من كبار الساسة الذين عرفوا باسم Genro ، وكانوا مجموعة من أهل الثقة الذين وقع على عاتقهم بناء اليابان الحديث فى الفترة (١٨٨٠ - ١٩٠٠) ، ومارسوا السلطة الفعلية فى الدولة فى ظل الدستور . ورغم أن نفوذهم السياسى بدأ يتقلص منذ عام ١٩١٣ ، إلا أنهم ظلوا حتى ١٩٢٢ يوجهون الأمور الداخلية والخارجية للبلاد بصورة أو بأخرى ، وتقوم هذه الظاهرة دليلا على أن الدستور اليابانى لم يكن سوى مظهر لأداة الحكم يصبغها بصبغة غريبة دون أن يغير من واقع الحكم الأوتقراطى وكان من أبرز الشخصيات التى تنتمى إلى هذه الفئة من الساسة : ايتو هيروبومى الذى تولى إعداد الدستور ، وياماجاتا اريموتو الذى قام ببناء الجيش الحديث ، و Matsukata Masayoshi, Inoue kaoru اللذان قاما بوضع النظام المالى والضريبى الحديث .

أما عن مجلس النبلاء وهو أهم مجلسى الدايت ، وأعلى سلطة تشريعية فى البلاد ؛ فكان يضم أمراء البيت الامبراطورى ، ثم ممثلين للنبلاء والأشراف

ينتخبون لمدة سبع سنوات ، وبعض أفراد يعينهم الامبراطور أعضاء لمدى الحياة تقديراً للخدمات التي أدوها للدولة فى المجالات الادارية أو الفنية أو العلمية ، وممثلين الأكاديمية الامبراطورية يقوم زملاؤهم بانتخابهم لمدة سبع سنوات ، ثم ممثلين لكبار دافعي الضرائب يقوم زملاؤهم أيضاً بانتخابهم بحيث يخصص مقعد لكل محافظة وبذلك كان المجلس يضم صفوة مختارة على أساس رابطة الدم أو الثروة من ذوى الألقاب والرتب ، فهو يمثل الارستقراطية أصدق تمثيل ، وقد كفل له الدستور سلطات تشريعية واسعة فيما لا يمس صلاحيات الامبراطور .

أما مجلس النواب فكان يعد - من الناحية النظرية - ممثل الشعب فى الهيئة التشريعية ، غير أن حق الترشيح لذلك المجلس لم يكن مكفولا لجميع المواطنين وإنما اشترط فى المرشح قدراً معينا من الثراء وكانت قرارات المجلس لا تعد نافذة إلا إذا أقرها مجلس النبلاء ، ولا يحق له مناقشة الميزانية إلا فى حدود معينة ، فإذا اعترض عليها كان من حق الحكومة العمل بميزانية العام السابق(٢٧) .

وبذلك كان الدستور اليابانى مجرد محاولة للتوفيق بين اتجاه الحكومة إلى مركزية السلطة ، ورغبة الجماهير فى الديمقراطية ، وان غلب الاتجاه الأول على الاتجاه الآخر ، فتحولت اللبرالية إلى إطار يحوى فى جوهره مركزية السلطة ، وذلك نتيجة لتصفية حركة المطالبة بالدستور (حركة الحرية وحقوق الشعب) فلم ترتفع أصوات اللبراليين للمطالبة بإعطاء الشعب المزيد من السلطة بعدما تفرقت السبل بزعامات تلك الحركة ، ونتيجة لإجراءات القمع التى مارستها الحكومة ضد القيادات التى ظلت مخلصة للحركة وضد الصحف زادت الاتجاه اللبرالى .

واستمر دستور ميجى سارى المفعول حتى هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، ولعل السبب فى استمرار العمل بذلك الدستور شدة حاجة الرأسمالية اليابانية — التى شبت عن الطرق وبلغت المرحلة الامبريالية فى زمن قياسى — إلى سلطة مركزية ترعى مصالحها وتفتح أمامها آفاق الاستثمار فى داخل البلاد وخارجها ، أكثر من حاجتها إلى الاستناد إلى طبقة اجتماعية معينة تعبر عن مصالحها وتعمل على تنميتها ورعايتها من خلال المؤسسات النيابية الدستورية .

الحواشى

(١) Hirschmeier, J : The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan, Harvard University Press, 2 nd,ed. 1968, pp. 21 - 28.

(٢) Smith, T. C. : The Agrarian Origins of Modern Japan, Stanford Calif. 1970, pp. 180 - 85.

(٣) Lockwood, W. W : The Economic Development of Japan, Princeton New Jersey, 1968; pp. 12 - 16.

(٤) Borton, H, : Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period, Asiatic Society of Japan, 2nd, series 16, 1938, p. 219.

وانظر أيضا Hall. J. W. : Tokugawa Japan 1800 - 1853 (Crowley, J. B. ed. : Modern East Asia Essays in Interpretation, London 1970, pp. 62 - 94).

(٥) Beasley, W. G. : Great Britain and the Opening of Japan, London 1951, pp. 113 - 44.

(٦) هناك العديد من المؤلفات حول عصر ميجى تتناول الجوانب المختلفة من الاصلاحات التى أدخلت على النواحى الاقتصادية والسياسية والادارية فى مطلع ذلك العهد ولعل أبرزها فى مجال الاقتصاد كتاب Hirschmeier وكتاب Smith اللذان ذكرناهما آنفا ، وبالنسبة

للاصلاحات السياسية هناك كتاب :

Mc Laren, W. W. : A Political History of Japan During the Meiji Era 1867 — 1912, London 1916, pp. 153 — 77.

أما عن الجوانب الاصلاحية الأخرى فيغطيها كتاب :

Dore, R. P. : Aspects of Social Change in Modern Japan, Princeton, New Jersey 1971.

(٧) Uyehara, G. E. : The Political Development of Japan 1867 - 1909, London 1910, pp. 89 - 106,

(٨) Hirschmeier, J. : Op. cit., p, 88.

(٩) Uyehara, G. E; : Op. cit., p. 72.

(١٠) Gakushuin - Daigaku Kindai - shi Kenkyukai; Katsudo Hokokusho, San - Tama Jiyû Minken Undo, Showa 46 nendo (Tokyo 1971), p. 5,

وهو بحث باللغة اليابانية يقع فى ١١ صفحات أعده فريق من الباحثين بجامعة جاكشوين تحت اشراف الأستاذ Irokawa Daikichi عن « حركة الحرية وحقوق الشعب باقليم San - Tama » .

ويعتمد البحث على الوثائق والمذكرات الشخصية التى عثرت عليها مجموعة الباحثين فى بيوت زعماء الحركة .

وقد تفضل الصديق الأستاذ Miki Wataru مشكوراً بمعاونتى فى الرجوع الى هذا البحث القيم :

(١١) Ibid, pp. 11 - 35.

(١٢) Irokawa Daikichi : Freedom and the Concept People's Rights, Japan Quarterly, vol XIV, No. 2, April - June 1997, p. 177.

(١٣) Ibid, pp. 178 - 79.

(١٤) Gakushüin - Daigaku, kindai - shi Kenkyükai : Op. cit, pp. 37 - 38.

(١٥) Ibid, pp. 95 - 102.

(١٦) Yusuke Tsurumi : The Liberal Movement in Japen, The Re-awakening of the Orient, London 1925, pp. 68 - 70.

Yanaihara Tadao : A Short History of Modern Japan, (١٧) in The Modernization of Japan, Tobata, ed., The Institute of Asian Econmic Affairs, Tokyo 1966, pp. 11 - 12.

Toyama Shigeki : Politics, Economics and the International Environment in the Meiji and Taisho Periods, The Developing Economies, vol IV, No. 4, Dec. 1966, pp. 426 - 32. (١٨)

Lockwood, W.W. : Op. cit., pp. 512 - 15, (١٩)

حول أبعاد الانقلاب السياسي المضاد للبرالية انظر :

Lebra, J. C. : Okuma Shigenobu and the 1881 political Crisis, Journal of Asian Studies, vol XVIII, pp. 475 - 87.

Gakushuin - Daigaku, Kindai - shi Kenkyukai : Op. cit., pp. 13 - 15. (٢٠)

Ike Nobutaka : The Beginnings of Political Democracy in Japan, 1950, pp. 195 - 201. (٢١)

Yanihara Tadao : Op, cit., pp. 14 - 17. (٢٢)

Gakushuin - Daigaku, Kindai - shi Kenkyukai : Op, cit., pp. 15 - 17. (٢٣)

Ike Nobutaka : Op. cit., pp. 109 - 23. (٢٤)

Uyehara, G. E. : Op. cit, pp, 109 - 23. (٢٥)

Teters, B. J. : Kuga's Commentaries On The Constitution of The Empire of Japan, Journal of Asian Studies, vol XXVIII, 1969, pp. 321 - 37. (٢٦)

Silbernian, B. S. : Bureaucratic Development and the Structure of Decission - Making in The Meiji Period, the Case of the Genro, Journal of Asian Studies, vol XXVIII, 1967, pp. 81 - 94. (٢٧)